قمة مجلس التعاون الخليجي الـ 38

تحليل / تفسير مغايـر

الدكتور/ جون دوك أنثوني

قمة مجلس التعاون الخليجي الـ 38
تحليل / تفسير مغايــر

الدكتور/ جون دوك أنثوني

"بعد مضي 37 عاماً، سيكون من العار أن تصل جميع جهودنا وما حققناه إلى النهاية."

من أعماق قلبه تحدث أمير الكويت، صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الصباح، في كلمته الإفتتاحية إلى المجتمعين ، كما تحدث بالمثل في مؤتمر القمة الوزاري الثامن والثلاثين الذي عقده المجلس مؤخراً في لقاءه مع نظرائه، ممن يمثلون الدول الست الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي: البحرين والكويت وسلطنة عُمان وقطر والمملكة العربية السعودية و دولة الإمارات العربية المتحدة .

لو كان هناك شيء أكثر صلابة من السجاد تحت قدميه، لسمع المرء سقوط الدبوس. لم تكن النغمات الصامتة مجرد إحترام الزعيمين الأطول خدمة في المجلس (الأخر هو جلالة السلطان قابوس). لقد كانت إنعكاساً لمرحلة خطيرة يجتمع فيها الحاضرون. وعلى مدى الستة الأشهر الماضية، و المجلس يشهد أزمة لم تشهدها مجموعة الدول الست من قبل فيما بين الأعضاء. علاو ة على ذلك، حُصرت بمجموعة غير مسبوقة و غير عادية إلى حداً ما من الصعوبة التي من شأنها أن تُجهد مهارات أي دبلوماسي او صانع قرار السياسة الخارجية. لكنه بالرغم من حاجة اللحظة لمحتوى ولرؤية ولتحليل منفصل، ربما لم يسبق لقمة سابقة مثل هذة ضُللت أخبارها وكان ذالك جلياً حتى قبل إرسال دعوات القمة.

محتويات المحتوى

الكاتب كان حاضراً إجتماع مجلس التعاون الخليجي في قصر بيان في دولة الكويت، كما كان حاضراً ايضاً في القمم السابقة الـ37 التي يعود تاريخها إلى مايو 1981. وهنا من المهم أن نُقّر بعدة أشياء في البداية. احدها وهو أن معظم الُكتاب والمحللين يعملون تحت قيود. لنبداء بإننا غرباء. وبغض النظر عن مدى الجهد الدوؤب، فإن محاولات الغرباء في الحصول على المعرفة لا يمكن مقارنتها مع معرفة المحليين. مثل هذا الإقرار يجب ان يؤطّر أي جهد لإبلاغ وتثقيف الآخرين عن الحدث بشكل يفي بالغرض وبشكل دقيق وكافي عن ما حدث وما لم يحدث في القمة التي كان الحاضر فيها مراقباً وليس مسؤولاً او مشاركاً. بالفعل هذا هو المغزى الحقيقي لهذا المجهود.

وهناك قيداً اخر فيما يخص الإعلام و التحليل وفي بعض الحالات مصداقية بعض التقارير في ما حدث وما لم يحدث في قمة بمثل هذا اللقاء العالي المستوى والعالمي، فمن المهم أيضاً أن لا ينُظر إليها بمنظور تطبيل إعلامي، تسعى لتسجيل نقاط على حساب الأخرين، او الإنخراط في أي نوع من المزيادات. في كل الأحوال يحرص الجميع إلى ان يكون أكثر اطلاعاً على ما يجري في العالم الذي نعيش فيه مرهون بوسائل الإعلام بقلة او كثرة ما نعرف. وذلك ينطبق على المختصين والعاملين على حد سواء. تتعدد الأسباب فيما يتعلق بكيفية ولماذا قد يفشل البعض في تقديم تقرير وافٍ ودقيق عن وقائع ما يحدث بشكل متسارع للأحداث مثل القمة الأخيرة التي جرت في الكويت. فالمرء لا يحتاج إلا إلى النظر في المواعيد النهائية الإستثنائية المفروضة على المراسلين الدوليين من قبل المحررين و

صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح يتحدث في الجلسة الإفتتاحية للقمة الوزارية الـ 38 لمجلس التعاون لدول الخليج في قصر بيان بمدينة الكويت، في 5 ديسمبر 2017 . تصوير: الدكتور جون دوك أنثوني، 2017.

أصحاب وسائل الإعلام والقراء. هذة قد تُعطي إنطباع عن مدى الصعوبة، و أحياناً قد يبدوا مستحيلاً و قد ممكن تعطي حقائق من اجل ان يكّون انطباع عن كل شيء قبل القيام بالطباعة.

وفي حالة قمة مجلس التعاون الخليجي التي عُقدت في الكويت كانت هناك أيضاً تطورات إقليمية متزامنة ذات أهمية كبيرة. أحدها الموت الغير متوقع لعلي عبد الله صالح ،الرئيس اليمني السابق القوي الذي ظل لفترة طويلة في الحكم، والذي شتّت الإنتباه إلى أقصى حد. ومما يضُاعف من الصعوبات في معالجة وتفسير هذا التغيير الهائل، الأخبار التي تتحدث عن إعلان وشيك من قبل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب والإعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل والإشارة إلى نيته نقل السفارة الأمريكية في إسرائيل من تل أبيب إلى القدس.

بالنسبة لأي فرد، سيكون من الصعب عليه تخيل ظاهرتين أُخريين متزامنتين ودخيلتين مثل ما حصل إضافة إلى المهمة الصعبة الراهنة في تحديد معنى مجلس التعاون الخليجي في القمة الكويتية. وكلاهما عملياً كانتا كفيلتين بتشتيت الإنتباه عن القمة و هذا ما حدث .

هذه الخلفية لتسهيل وضع الحقائق في سياقها و الجوانب الأخرى من القمة التي تم إما تجاهلها او الإبلاغ عنها بطريقة خاطئة.

تمثيل القمة

كان من بعض الحسابات الأكثر تضرراً في القمة تتعلق بطبيعة و مستوى التمثيل في قمة الكويت لهذا العام. فعلى سبيل المثال ذكرت بعض التقارير أحكاماً شاملة بشأن حضور رئيسين فقط من الدولتين. ومع ذلك، كان من الصعب التغاضي عن أن هذه الحالة، الغير مسبوقة، لم تكن بذالك الحجم كما حاول بعضهم تضخيمها. كل ما يحتاجه المرء هو مرجعية للقاءات السنوات السابقة حيث كان عدد قليل من الرؤساء الدول الأعضاء حاضرين ليُدرك أن ما حدث لم يكن إستثنائياً.

ذهب البعض إلى أبعد من ذلك. وقد اتاحوا للقُراء أن يستنتجوا أن عدم وجود مجموعة كاملة من الأعضاء الرئيسيين في المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي كان علامة شؤوم على صعيد المبالغة. و أشارت التقارير إلى أنه في ظل حضور أقل من مائة في

المئة من أعضاء هيئة صنع القرار الرئيسي في المنظمة، والأخرى التي تتألف من الحكام الستة، معناه ان نهاية هذا التكتل اصبح وشيكاً. لم يكن هناك شيء من هذا القبيل .

ولقد كانت الدول الست ممثلة في القمة، وإن كان ذلك على مستويات مختلفة. حيث و ان هذا قد حدث من قبل عدة مرات فلم يكن هناك حاجة لأي تحليلات لما وراء الواقع نفسه.

سياق الإتفاقات الثنائية

وفي رواية آخرى، تفتقر التحليلات الفورية للـ"اللجنة المشتركة للتعاون و التنسيق" الجديدة في المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية بين المملكة العربية السعودية و الإمارات العربية المتحدة إلى منظور نقدي. [1] فبدلاً من الترديد لنهاية مجلس التعاون الخليجي، يمكن إعتبار الشراكة الثنائية عوضٍ عن ذلك كخطوة مرحبة و قيّمة مضافة يمكن أن تُعزز مجلس التعاون الخليجي.

يأتي الإعلان عن إقامة شراكة أكثر رسمية قبل إفتتاح قمة دول مجلس التعاون الخليجي في الكويت، كمؤشر على مدى التقدم في إبرام إتفاق ثنائي الأوجه بين دولتين من دول مجلس التعاون الخليجي. وكان لها علاقة بتوفير إطار أكثر تنظيماً للتركيز الحالي و أولويات التعاون بين البلدين.

[1] أنباء عن إعلان "الرئيس يصدر قرارا بتشكيل لجنة التعاون المشتركة بين السعودية و الإمارات" وام - وكالة أنباء الإمارات، 4 ديسمبر 2017.
http://wam.ae/en/details/1395302651870

صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح. تصوير: الدكتور جون دوك أنثوني 1997

غير أن النقص الكبير في تغطية الإعلان كان في أنه تم الإعلان عن واقعه وغرضه وأهدافه قبل عامين. وفي ذلك الوقت أشاد تقريباً كل أعضاء مجلس التعاون الخليجي بالتوجه نحو هذا الاتفاق الثنائي بين البلدين كخطوة هامة ومُرحب بها. ومن ثم كان هناك موضوع شبه إجماعي بين التعليقات، الموافقة على كيفية تعزيز مثل هذا الإتفاق وتوسيع نطاق و مدى التعاون بين الأعضاء في العديد من ميادين النشاط و المشاركة. فكل ما يحتاجه المرء هو المرجعية إلى البيان الختامي الصادرعن مؤتمر القمة الوزاري و رؤساء دول مجلس التعاون لدول الخليج لعام 2016 في البحرين مشيداً بالشراكة السعودية العربية الإماراتية المتزايدة لوضع هذا التطور في السياق.

فبدلاً من ترديد لنهاية مجلس التعاون الخليجي، يمكن إعتبار الشراكة الثنائية عوضٍ عن ذلك كخطوة مرحبة وقيّمة مضافة يمكن أن تُعزز مجلس التعاون الخليجي.

هنا الرؤية في محلها. ففي المنظمات الدولية في جميع أنحاء العالم، الإتفاقات الثنائية المُبرمة بعدد أقل من كافة الأعضاء ليس امراً شائعة، فهم يتزايدون.

هناك إتفاقات ثنائية عديدة بين دولتين او أكثر من الدول الأعضاء داخل مجلس التعاون الخليجي. و مثل تلك التي أُعلنت قبل قمة مجلس التعاون الخليجي الأخيرة في الكويت، فإن هذه الإتفاقات ليست غير عادية او مثيرة للدهشة ولا صادمة. ولكن هذه هي السمات التي طبقتها وسائل الإعلام على تلك التي أُعلن عنها قبل القمة الأخيرة مباشرة.

أن كان العكس هو الصحيح، فمن الممكن التعذر بأن هفوة حصلت على عُجالة، و لكن للحقيقة أنه لا يوجد أي سبب لهذا الإهمال. و لم يكن من دون ثمن. الإفتقار إلى المحتوى، قد لا يكون كذلك، ان الكثيرين لا يدركون ما هو مجلس التعاون الخليجي.

ومع ذلك، فإن الغالبية الساحقة، نتيجة لتقارير وسائل الإعلام في هذه الحالة، قد زادت من سوء الفهم.

أربعة أمثلة على التعاون السابق بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي يجب أن يفي بالغرض. أحدهما يتعلق بسلطنة عُمان و المملكة العربية السعودية. وقد أُبرمت هاتان الإتفاقياتان إتفاقا حدوديا يعكس توافقهما في الآراء بشأن خط التحديد الدقيق للحدود المعترف بها دولياً بينهما.

مثال آخر يتعلق بربط الشبكات الكهربائية لدول مجلس التعاون الخليجي. وقد تم إطلاق المشروع مع روابط منفصلة بين البحرين والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية من جهة وعُمان والإمارات العربية المتحدة من جهة اخرى. الجدير بالذكر أن الكاتب كان حاضراً عندما حرك أمير الكويت المفتاح / المحول ليضيء المناطق الحدودية لأربعة من أعضاء مجلس التعاون الخليجي. و شكل الربط الشبكي لشبكات الكهرباء للدول الأعضاء، الذي بدأ بمشاركة أقل من جميع الأعضاء الستة، إنجازاً إستراتيجياً هاماً بين دول مجلس التعاون الخليجي. وقد ساهمت بأكثر من مليار دولار في المدخرات للدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي على مدى السنوات الثلاث الماضية، ومن المتوقع أن تكون أكثر فائدة في الإستثمارات والمدخرات المستقبلية.[2]

المثال الثالث حدث في عام 2011. عندما هزت المظاهرات العنيفة البحرين في أعقاب ما يسمى "بالربيع العربي"، حيث طلبت حكومة البحرين على الفور من المملكة العربية السعودية

[2] أرقام من نشرة هيئة الربط بين دول مجلس التعاون الخليجي الواردة في "الربط بين شبكة الكهرباء لدول مجلس التعاون الخليجي تشير إلى توليد 33 مليار دولار على مدى 25 عاما"، صحيفة الخليج تايمز، 21 مايو 2017.
http://www.gulf-times.com/story/549605/GCC-power-grid-connectivity-seen-generating-33bn-o

صاحب السمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة (الوسط)، وزير خارجية البحرين سابقا، والآن نائب رئيس الوزراء البحريني إلى جانب ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز وسلطان عمُان قابوس بن سعيد، في قمة مجلس التعاون الخليجي عام 1997 في الكويت. تصوير: الدكتور جون دوك أنثوني، 1997.

المساعدة. وقامت المملكة، التي انضمت إليها قطر والإمارات العربية المتحدة، بتعبئة ونشر وحدات مسلحة للبحرين. وعلى خلاف ما تردد على نطاق واسع في ذلك الوقت من قبل وسائل الإعلام ومع ذلك، لم يكُن دور القوات المسلحة في الدول الثلاث في مجلس التعاون الخليجي لقتال المتمردين، بل كان لحماية البنية التحتية الصناعية والأمن الوطني في البحرين. وقد مكّن هذا الأمر عناصر إنفاذ القانون و النظام في البحرين من التعامل مع المتظاهرين. حيث وأن صور الأقمار الصناعية قد تحققت من مواقع قوات التدخل. [3]

والمثال الرابع هو عندما قررت دولة الأرخبيل في البحرين والمملكة العربية السعودية ربط البلدين فعلياً. وفعلوا ذلك عن طريق جسر. وكان الكاتب حاضراً في الحفل الذي أُقيم في نوفمبر 1986 عندما جاء شعراء من كل دول مجلس التعاون الخليجي الستة ليشرفوا على هذا الإتفاق الثنائي. وبدون استثناء اتفق الجميع على أن التحرك لم يكن موضع ترحيب فحسب، بل سيساعد على تقوية مجلس التعاون الخليجي ككل.

هذه أربعة أمثلة من ضمن العديد من الأمثلة الأخرى، حيث اختارت دولتين او أكثر من دول مجلس التعاون الخليجي إلى إضفاء الطابع المؤسسي على إدارة مصالحهم التي سبق تناولها بفعالية أقل او بطريقة مخصصة. وبإختصار، فإن هذه الأنواع من الشراكات ليست بالضرورة الظواهر السلبية التي ينطوي عليها الإعلام والمراقبون أحيانا؛ فالحقيقة أقرب إلى العكس.

وحقيقة أن بعض أعضاء الأمم المتحدة، وليس جميعهم، اختاروا الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية، و أن بعض الأعضاء وليس الكل، يعترفون بسيادة المحكمة الجنائية الدولية، وأن كندا والمكسيك و الولايات المتحدة قد دخلت إتفاقية التجارة الحرة

[3] انظر إلى مقال الدكتور جون دوك أنثوني: "التدخل في البحرين من خلال عدسات مؤيديها،" مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 30 يونيو 2011.
https://ncusar.org/publications/Publications/2011-06-30-Intervention-in-Bahrain.pdf

لأمريكا الشمالية بالكاد يشير إلى زوال او حتى إضعاف أهم منظمة دولية في العالم؛ فأن كان أي شيء، فقد ساعدت هذه الإتفاقات في العديد من الحالات على تقوية المنظمة.

من خلال مجموعة مختلفة من العدسات، فإن معنى ومضمون وأهمية الإتفاق السعودي - الإماراتي المعلن عنه قبل القمة يمكن أن ينُظر إليه بشكل أكثر وضوحاً؛ كخطوة مُرحبة وقيمة مضافة لا تؤدي إلى إضعاف مجلس دول التعاون الخليجي بل إلى تقويته.

المزيد من المفاهيم الخاطئة و التقارير الكاذبة

وفي سياق مماثل، فقد أشار الكثيرون إلى أن فشل القمة في حل أزمة الخليج الحالية دليل على أن التجمع كان متخبطاً. وهنا أيضا يمكن القول ان لا شيء يمكن أن يكون أكثر من الحقيقة، ولا شيء يمكن أن يكون أكثر دلالة على قراءة كاذبة لما هو مجلس التعاون الخليجي.

الوفود المشاركة في قمة الـ 38 لمجلس التعاون الخليجي في الكويت يتأملون البيان الختامي للاجتماع. تصوير: الدكتور جون دوك أنثوني، 2017.

بدايةٍ، لم يتوقع أحد على الإطلاق أن تُحل أزمة الخليج في هذا الاجتماع - او حتى يتم التطرق اليها او معالجتها. لم يكن وارد في البطاقات لتحدث. إن المسائل الخطيرة حقاً لا تحُل أبداً في مثل هذه الأوضاع. فكر في ذلك: لماذا يجب عليهم؟ وتماشياً مع التقاليد الثقافية والسياسية القديمة، جنباً إلى جنب مع العادات المتأصله لديهم، ان تكون قمة مجلس التعاون الخليجي المكان الأخير الذي يتوقع او يرغب المتنازعون فيه رؤية حل لمسألة خطيرة .

نفس الشيء في العديد من المنظمات الدولية الأخرى. فقط لأن الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن لم يستطيعوا إلى حد الآن أن يجدوا وسيلة لحل الأزمة التي تلوح في الأفق والتي تنطوي على الأسلحة النووية في كوريا الشمالية واختبار الصواريخ لا يُعد مؤشراً على أن الأعضاء يستعدون لطي خيامهم .

أشار سعادة الدكتور عبد العزيز ابو حمد العويشيق، الأمين العام المساعد للشؤون الخارجية في مجلس التعاون الخليجي إلى أزمة الخليج الحالية، وقال: "اقترحت الكويت قبل القمة - واتفق الجميع - على أن تُعالج هذه المسألة بشكل منفصل وبمعزل عن العملية التكاملية لمجلس التعاون الخليجي وشركاتها الدولية والإقليمية. وكان الهدف هو تحصين دول مجلس التعاون الخليجي ضد الخلافات الداخلية."[4]

فكر في كيف ستختلف الكثير من التحليلات لما بعد مؤتمر القمة لو قُرأت بمزيد من الإدراك بأن لا أحد من المجتمعين قصد حل الأزمة في هذا التجمع. وبدلا من ذلك، وتماشياً مع الممارسات التقليدية والتفضيل الثقافي، فمن المتوقع تماماً والمخطط له أن الأزمات داخل مجلس التعاون الخليجي، من أي نوع، و هذه واحدة ليست بإستثناء، سيتم حلها في الوقت المناسب بطريقة أخرى. إن حل هذه الأزمة، مثل أي أزمة أخرى، سُتحّل بطريقة أكثر مهنية وفعالية في وقت آخر، وربما أيضا في مكان آخر.

أما كيف ستنتهي الأزمة، فلا أحد يعرف. أما الذين يقولون، او يتظاهرون لمعرفة متى وكيف، من المرجح أن يكون معتمدين فقط على ما هو في جدول الأعمال. وبدلاً عن ذلك، من المؤكد أن الأزمة ستحُسم بأقل قدر ممكن من الضوضاء، و بعيداً عن الأضواء. ومن المرجح أن لا يكون هناك مراسلون وكاميرات تلفزيونية.

وفيما يتعلق بالديناميات العملية، وإذا كان بإستطاعة المرء أن يتنبأ بأي شيء، فإن عمل المصالحة في نهاية المطاف سيُجري من خلال لجان فرعية متخصصة مكلفة بالهدف المحدد و المتمثل في تحقيق الهدف. وفي هذا الصدد، لعبت كلاً من الكويت وعُمان بكل الأدوار الهامة في بذل الجهود للتوسط في الأزمة إلى حتى الآن ومن المتوقع أن تُشاركا بشكل مركزي.

وبهذة الخلفية، وعن تسأل البعض عن السبب من وجود هذه القمة على الإطلاق؟ واعتبر أنه قد يكون لأسباب أُخرى غير الأسباب التي يبدو أن الأجانب وغير المتخصصين يتصورونها او يعتقدون أنها ستكون كذلك. واعتبر أن ذلك كان لتوضيح بأن مجلس التعاون الخليجي لن يذهب إلى أي مكان، وأنه لن يضعُف، ولن تزول المنظمة وان روح دولها الست التعاونية ليست بقريبة.

مراقبة الوقت

وفي هذا الصدد، أعرب العديد من المعلّقين عن ألآمهم لملاحظة أن قمة هذا العام، والتي استمرت لمدة 70 دقيقة تقريباً، كانت أكثر إيجازاً مما كانت عليه في الماضي. ومن هذا المنظور، قفزوا إلى استنتاج إلى أن هذة تشكل إحدى المؤشرات على إنهيار مجلس التعاون الخليجي.

أن الطريقة التي تؤدي بالبعض للوصول إلى مثل هذا الإستنتاج على أساس قراءة وفقاً لساعة توقيت خاصة بهم لهو مُؤسف ومضلّل. وهذا يعكس توجهه او ميل الأغراب و رغباتهم، ربما عن غير قصد ودون علم، لفرض تفضيلاتهم والنتائج المرجوة على دوافع المجتمعين و نواياهم وانطباعاتهم.

[4] انظر إلى مقال سعادة السفير /عبد العزيز العويشيق "مجلس التعاون الخليجي يوافق على المزيد من التكامل في القمة السنوية"، عرب نيوز، 18 ديسمبر 2017.
http://www.arabnews.com/node/1210641

وقد أثبت الواقع مراراً و تكراراً حماقة هذا النهج التحليلي. من وجهة نظر المجتمعين، يُنظر إليها في سياق القصد العام لوجود مجلس التعاون الخليجي والغرض منه، ولم يكن طول الفترة الزمنية للإجتماعات ذا أهمية تُذكر إذا كان ذلك مناسباً على الإطلاق. ما كان وما هو أكثر أهمية هو ما تحقق.

أي أنها أثبتت جماعياً أن مجلس التعاون الخليجي لا يزال ذات صلة بالحاضر و المستقبل، فلماذا تمديد الإجتماع؟ ويتجلى خط التفكير الذي قدمته نايساير في حقيقة أكثر أهمية، وهي أن أهم مسألة تم التوصل إليها قد تم تسويتها، حيث اجتمع ممثلو جميع الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي و اتفقوا على إجتماعهم المقبل.

و بتحقق هذه النقطة الرئيسية، المسألة الأكثر أهمية، حيث لا يمكن لأحد أن يُنكر أن أولئك الذين تجمعوا كانوا من أكثر الناس إنشغالاً و إزدحماً بالمهام و أكثرهم عمليين في العالم، و بالتأكيد ليس لديهم اي وقت لإضاعته. و مع تحقيق أهدفهم، كان من المنطقي أن يكون يوماً واحداً، لحزم امتعتهم و العودة إلى بلدانهم لأستأنف المهام الأخرى المهمة و المُلّحة في نهاية العام والتي كانت قد عُلقت أثناء غيابهم.

وكما قال امير الكويت الشيخ صباح في القمة " شهدت الأشهر القليلة الماضية عدة حوادث مؤلمة و إنعكاسات سلبية، لكننا نعتقد ان الحكمة ستسود." إن اجتماعنا اليوم مؤشر على إننا سنواصل جهودنا لحل الازمة ". [5]

[5] اقتباس من "أمير الكويت يدعو إلى تغيير في هيكل دول مجلس التعاون الخليجي"، أسوشيتد برس، 6 ديسمبر 2017.

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، يشغل منصب نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية ووزير الإعلام مع الأمين العام المؤسس لمجلس التعاون الخليجي سعادة السفير عبد الله بشارة، متحدثا إلى الصحافة بعد مؤتمر دول مجلس التعاون الخليجي لعام 1984 القمة في الكويت. تصوير: الدكتور جون دوك أنثوني، 1984.

وبمجرد أن تبنت الكويت إعلانها وأنها تعتزم إستضافة هذا الإجتماع وبدءت دعوة الجميع للحضور، فقد كان من المؤكد عملياً أن تعُقد القمة في الوقت المعتاد. بل إنه يعكس أيضاً مكانة وإحترام حاكم الكويت بأن جميع الدول الأعضاء حضرت وتم تمثيلها بشكل او بآخر.

مركزية الكويت

إن قمة عام 2017 التي عُقدت في الكويت ربما كانت محظوظة نظراً لمحاولات الشيخ صباح البارزة في الوساطة في أزمة الخليج. و بمجرد أن تبنت الكويت إعلانها أنها تعتزم إستضافة هذا الإجتماع وبدء دعوة الجميع للحضور، كان من المؤكد عملياً أن تعُقد القمة في الوقت المعتاد. بل إنه يعكس أيضاً مكانة وإحترام حاكم الكويت بأن جميع الدول الأعضاء حضرت ومثّلتها بشكل او بآخر.

من حيث ثقافة مجلس التعاون الخليجي، وبالنظر إلى الجذور والتقاليد العميقة المرتبطة بتاريخ المنطقة، فإن الشيخ صباح يحمل أكثر من خصائص تميزه في نظر الكثيرين في سجلات شعوب الجزيرة العربية والخليج في الحقبة المعاصر. فلم يكن ذلك منذ وقت طويل، على سبيل المثال، أن الشيخ صباح ليس فقط عميدا لوزراء خارجية الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، فقد شغل منصب عميد جميع وزراء خارجية العالم.

الكويت أيضاً، لها دور خاص في المنطقة. ويختلف الخبراء عن أكثر دولة حيوية كانت المساعدة من بين دول مجلس التعاون الخليجي على إيجاد التجربة التعاونية إلى حيز الوجود عام 1981. لكن ما يوافق الجميع هو أن أياً منهم، باستثناء عُمان وربما المملكة العربية السعودية، والتى عملتا لفترة أطول او أصعب من الكويت للمساعدة في إنشاء المنظمة منذ 37 عاما.

ولهذا السبب، قدمت الكويت حجة قوية على أن يكون مقر المنظمة في الكويت في الإجتماع التأسيسي لمجلس التعاون الخليجي في أبو ظبي في مايو 1981، و نظراً لضربة علم الغيب الإستراتيجي - الوعي على صعيد المنطقة بأن العراق المجاور قد يغزو الكويت يوم ما، وهذا ما حدث بالفعل بعد تسع سنوات - قرر مؤسسي المنظمة خلاف ذلك. واتفقوا على وضعه في الرياض، أبعد مسافة جغرافياً عن إيران والعراق، وان ينُتخب الدبلوماسي الكويتي الموقر، سعادة السفير عبد الله بشارة ليشغل منصب امينا عاماً لمدة ثلاث سنوات لأربع فترات متتالية، وهذا يُعد رقم قياسي حتى يومنا هذا.

وبالنسبة للكويت ولمزيد من الإئتمان، ينُظر إلى ما يلي : من بين البلدان النامية في العالم والإقتصادات الناشئة، ينظر الكثيرون إلى الكويت على أنها "أم صناديق الثروة السيادية" ويشبها البعض بيوم وفورات الأمطار بكمية هائلة، او أموال الدولة الوطنية التي تخصصها الحكومات قبل وقت مبكر من اليوم، ومن المفترض أن تكون في المستقبل البعيد، لإستخدامها في ذلك الوقت.

وكانت أول دولة عربية تقدم مساهمات خيرية و إنسانية ضخمة على أساس سنوي و مؤسسي للبلدان الأقل حظاً. و في إنجاز لا مثيل له من قبل أي بلد آخر قبل او منُذ ذلك الحين، فقد فعلت ذالك منُذ بداية عام 1954، أي قبل سبع سنوات من حصولها على سيادتها الوطنية و إستقلالها السياسي و سلامتها الإقليمية.

ولا ينبغي إغفال ان البحرين و الكويت مرتبطتان بعلاقات عائلية، و الإثنان بدورهما مرتبطان بالمملكة العربية السعودية من خلال السياق الأوسع للعلاقات القبلية الأوسع نطاقا. وعلاوة على ذلك، قدمت الكويت المساعدة إلى دبي و الإمارات قبل أن يتمكن المستفيدون من تمويل أنفسهم. بالإضافة إلى ذلك، قدمت التمويل الذي كان عاملاً أساسياً او مفتاحاً لقدرة دبي على نعرات ميناءها الطمي في ذلك الحين، مما مهد الطريق أمامها لتصبح ضخمة جداً ولفترة طويلة في مجال التجارة الإقليمية، و الإستثمار

https://www.elliotlaketoday.com/world-news/two-day-gulf-summit-ends-within-hours-amid-qatar-crisis-783100

قبل ستة وعشرين عاما، شاركت 34 دولة في التحالف بقيادة الولايات المتحدة لإستعادة سيادة الكويت الوطنية وإستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية. وفي أعقاب غزو العراق وإحتلاله للكويت، وأُحرق أكثر من بليون برميل من النفط في الحرائق التي شنتها القوات العراقية خلال إنسحابها. تصوير: الدكتور جون دوك أنثوني، 1991.

وإقامة مشاريع تجارية مشتركة. شغلا منذ فترة طويلة من حيث التجارة الإقليمية و الاستثمار، وإنشاء مشاريع تجارية مشتركة .

ومما يُجدر القول إليه، ان الكويت، من حنكتها المعروفة لقرون في مجال التجارة البحرية و الإستثمار والتجارة، تتمتع بخبرة أكبر في إطلاقها وعضويتها ومشاركتها وقيادتها للمنظمات الإقليمية والدولية أكثر من أي دولة خليجية أخرى، بإستثناء المملكة العربية السعودية. ومن الأمثلة البارزة على المنظمات الدولية التي كانت الكويت عضو مؤسس لها ولا تزال تعمل كمقر لها هي الصندوق العربي للتنمية الإقتصادية والإجتماعية ومنظمة المدن العربية ومنظمة البلدان المصدرة للنفط العربي ومؤسسة الخليج للإستثمار التي تستثمر الأموال نيابة عن المنظمة العضو في المشاريع المدرة للدخل على الصعيد الدولي.

وضع علامة على التقويم

بإيجاز، أكد مجلس التعاون الخليجي في إجتماعه على ما تحرزه من تقدم في مسائل التكامل الهامة، وتقّييم الأزمات الإقليمية و تم التخطيط لعقد إجتماعه المقبل. كما تم ملاحظة التطورات و التشجيع على العمل المتواصل فيما يتعلق بالقيادة العسكرية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي[6] والتنسيق بين شرطة دول مجلس التعاون الخليجي وتكثيف التعاون في مكافحة الإرهاب والجهود الرامية إلى إنهاء غسل الأموال للأيديولوجيات المتطرفة وتدابير التكامل الاقتصادي. وشملت الإجراءات التي تم اتخاذها

[6] للإطلاع على خلفية القيادة العسكرية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي، انظر إلى مقال الدكتور جون دوك أنثوني" مجلس التعاون الخليجي ينشئ قيادة عسكرية مشتركة غير مسبوقة، "، المقالات العربية والخليجية ودول مجلس التعاون الخليجي الخاصة بالمجلس الوطني للعلاقات العربية الأمريكية 11 ديسمبر 2014.

https://ncusar.org/blog/2014/12/gcc-joint-military-command

في القمة ايضاَ، اعتماد توصيات لإستكمال الإتحاد الإقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي بحلول عام 2025 والتي ستبُنى على ما أُعلن عنه وتم الموافقة عليه، ولكن لن يتم تشغيل الإتحاد الجمركي والسوق المشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي بشكل كامل.[7]

كما استعرض المجتمعين وناقش التطورات في إيران والعراق وفلسطين وسوريا واليمن. ومن الجدير بالذكر أن مجلس التعاون الخليجي تبنى إقتراحاً ببدء حوار إستراتيجي مع العراق والذي بدأت المملكة العربية السعودية بأخذ خطوات في ذالك بالفعل. كما أكدوا التزامهم بالمشاركة في إعادة إعمارالمناطق العراقية المحررة مؤخراً من ما يسمى بالدولة الإسلامية.

وفي ختام أعمال القمة، تم الإعلان عن تأكيد القمة الخليجية المقبلة لعام 2018. وفي الوقت الذي جاء فيه دور عُمان في استضافة و رئاسة القمة في عام 2018، استغلت السلطنة بسرعة الموقف لنقل موقفها من الإستضافة، وربما أيضاً الرئاسة للقمة السنوية للعام المقبل إلى المملكة العربية السعودية. حيث ان من مزايا ذلك، أن الرياض هي التي يقع بها مقر أمانة مجلس التعاون الخليجي. وستبقى عُمان رئيسة للجلسات الوزارية واللجان الفرعية لمجلس التعاون الخليجي رغم التخلي عن دور إستضافة القمة السنوية لعام 2018. ومن المهم هو موقف دول الأعضاء اليوم و التي هي بعيدة عن طي خيامهم او طي صفحة خلافاتها. وبدلاً من ذلك، وافقوا على أن يكون هناك بالتأكيد اجتماعاً مقبلاً للمجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي، كما وافقوا على المكان. وأثبت ممثلوا الدول الأعضاء أن المنظمة لا تزال تهمهم، وأنهم لا يميلون بأي حال من الأحوال، ناهيك عن التخطيط او الأستعداد للتخلي عن تجربة دول مجلس التعاون الخليجي.

---

[7] انظر إلى مقال سعادة السفير /عبد العزيز العويشيق "مجلس التعاون الخليجي يوافق على المزيد من التكامل في القمة السنوية"، عرب نيوز، 18 ديسمبر 2017.
http://www.arabnews.com/node/1210641

أبراج الكويت تقف على رعن في الخليج كمعلم ورمز للكويت الحديثة. تصوير : الدكتور جون دوك أنثوني، 1992.

المهارة التنظيمية

وفي ضوء قمة هذا العام، وما كان وما لم ينُجز في الكويت يبدو أن مسألة ما إذا كانت دول مجلس التعاون الخليجي او لم يعُّد لها أي أهمية تفتقد لهذه النقطة. وبدلاً من ذلك، فإن التحليلات الأكثر ملاءمة وتنويراً ستشمل إيجاد مجموعة مناسبة من العدسات يمكن من خلالها رؤية دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء الأزمة التي لم يتم حلها منذ ستة أشهر و التي لم يتم حلها بعد.

وإذا ما نُظر إليها من حيث سياسة القوة وضرورة بناء وتعزيز وتوسيع تحالف شبه إقليمي قادر على ردع الخصم إذا كان في حاجة إلى هزيمة، قد يكون عازماً على إلحاق الأذى بشخص او أكثر من الدول الست الأعضاء. وفي هذا الصدد يُجدر التذكير لأزمة الكويت (1991-1990) عندما غزا العراق المجاور و احتل الكويت لمدة ستة أشهر وكان كل واحد من أعضاء مجلس التعاون الخليجي قد حشد لمساعدة الكويت.

او يجب أن يُنظر إلى دول مجلس التعاون الخليجي من وجهة نظر أُخرى، كنوع مختلف من التحالف؟ لعل المنظمة لا تزال تتألف من نفس المجموعة من ممثلي البلدان الستة الملتزمة أساساً بدرجات متفاوتة من الوظائف الإقتصادية والإجتماعية والإدارية وتناولت بالتحديد التحديات التي تواجهها دول مجلس التعاون الخليجي في السعي المستمر لتعزيز الرفاهية المادية والإجتماعية لمواطني الدول الأعضاء؟

الجواب، والمهم، هو ما إنعكس في مئات الإجتماعات السابقة التي عقدها مجلس التعاون لدول الخليج العربية مُنذ إنشائه بخلاف إجتماعاته السنوية الوزارية ورؤساء الدول و الإجتماعات الفصلية للمجلس الوزاري الذي يتألف من وزراء خارجية الدول الست. في هذا السياق، سوف نرى أن هذا هو بالضبط ما كانت المنظمة أساساً عليه منُذ اليوم الأول. وبالفعل، فإن مضمون المنظمة وتركيزها على نطاق العضوية كان متمسكاً إلى حد كبير بقيم ومبادئ وممارسة الوظائف في نهجها العام إزاء التحديات والفرص والقضايا الإقليمية. وبمعنى اخر، فإن هذا يجعل أمانة مجلس التعاون لدول الخليج العربية واحدة من أكثر "مراكز الفكر" فعالية او معاهد بحوث السياسات العامة.

قد يسأل المرء، كيف يمكن أن يكون هذا إذا لم يقرأ أحد عن ذلك؟ وهذا دليل على أن معظم المراقبين الأجانب في مجلس التعاون الخليجي، بالنظر إلى المنظمة من الخارج وليس من الداخل، ببساطة لا يدركون أن مئات الإجتماعات التي تركز على الوظائف تجري بشكل منتظم على مدار السنة. وهذة النتيجة مفهومة، ومن المحتمل أن ينبع من حقيقة أن معظم الأجانب الغربيين، وخاصة في الولايات المتحدة لا يتكلمون ولا يكتبون ولا يقرأون او يفهمون اللغة العربية، الوسط و الوسائل التي تحدث فيها أخبار مثل هذه الإجتماعات على خطوط وظيفية.

وبالفعل، فإن مضمون المنظمة وتركيزها على نطاق العضوية كان متمسكاً إلى حد كبير بقيم ومبادئ وممارسة الوظائف في نهجها العام إزاء التحديات والفرص والقضايا الإقليمية. وبمعنى اخر، فإن هذا يجعل أمانة مجلس التعاون لدول الخليج العربية من أكثر «مراكز الفكر» او معاهد بحوث السياسات العامة.

وعند النظر إلى هذين النهجين التنظيميين، وهما السعي إلى تحقيق المعنى والملاءمة والفعالية في مجالس السلطة والنفوذ الوطني والدولي من ناحية، ومن ناحية أخرى، العمل ضمن إطار مرجعي وظيفي، يشارك مجلس التعاون الخليجي في السعي لتحقيق كلا الهدفين. في الواقع، بدرجات متفاوتة في أوقات مختلفة

الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية سعادة الدكتور عبد اللطيف بن راشد الزياني (يسار) والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الكويت سعادة الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح يقدم إحاطة ما بعد قمة المؤتمر الوزاري وقمة رؤساء الدول الثامن والثلاثين لمجلس التعاون الخليجي. تصوير: الدكتور جون دوك أنثوني، 2017.

هذه المهارة التنظيمية هي ما قام به مجلس التعاون الخليجي بشكل ذكي على مدى أكثر من ثلاثة عقود.

عمل مجلس التعاون الخليجي

أن مسألة ما إذا كان مجلس التعاون الخليجي يحتفظ بأي صلة ذات مغزى يُعتبر عاملاً هاماً. تُخفق في اعتبار قوة الدفع القوية التي كانت المنبثق لأوائل الملهمين الإقتصاديين وغيرهم من المتخصصين في العلوم الإجتماعية، جنباً إلى جنب مع العديد من التكنوقراطيين والبيروقراطيين في الدول الست، لتلتحم مؤسسياً. ويكشف السجل أن النهج الوظيفي، وإن كان يعمل بعيدا عن الأضواء، هو أقدم إثنين من التكوينات الملاءمة و التوجهات. وهو أيضا البعد في مقر مجلس التعاون الخليجي مع معظم الإدارات و العاملين.

وبالنظر، على سبيل المثال، في تكوين أعضاء او أفراد مجلس التعاون الخليجي. وحتى السنوات القليلة الماضية، ظل العدد ثابتاً إلى حد ما في مئات الموظفين. ومع ذلك، فإن هذا في حد ذاته ينقل إهتمام وقيمة أقل لطبيعة ومدى عمل هؤلاء الموظفين في دول مجلس التعاون الخليجي والمهام التي يتوقع منهم تسجيل تقدم نحو تحقيقها.

يعمل هؤلاء الأفراد داخل إدارات الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ذات الصلة، ومنها، اللجان، واللجان الفرعية، كل منها يمُثل من قبل أفراد من جميع دول مجلس التعاون الخليجي الست. وهي تعالج بصورة مشتركة، وليس بشكل منفصل، التحديات المشتركة التي تحددها أنواع الوظائف الإقتصادية والتعليمية والإجتماعية والثقافية والبيئية وتنمية الموارد البشرية التي تديرها.

إن فهم هذا الجانب من أعمال مجلس التعاون الخليجي سيكون صعباً بالنسبة لمعظم الأجانب الذين يفتقرون، كما يفعل معظمهم، إلى التواصل مع مقر المنظمة. و لكن بالنسبة لأولئك الذين لديهم او كان لديهم إمكانية التواصل، ليس هناك شك في أن الغالبية العظمى من موظفي دول مجلس التعاون الخليجي ليس لديها علاقة بالإعتبارات المتعلقة بالنفوذ السياسية ، وبناء التحالف الجيوسياسي و/ او شراء الدولة أحدث الأسلحة. كما أنها لا تركز على قمة مثل مجلس التعاون الخليجي والعالم العربي الأوسع والعالم الإسلامي الأوسع نطاقاً الذي عقده الرئيس ترامب في مايو الماضي في الرياض، او القمتين اللتين شارك فيهما الرئيس باراك أوباما آنذاك في عامي 2015 و 2016.

على سبيل المثال، قسم من مجلس التعاون الخليجي يركز على القضايا الإقتصادية. سوف يكشف الإختبار أن عملهم يركز على المجالات المتعلقة بالنهوض بالتجارة وزيادة الإستثمار داخل المنطقة وحركة رأس المال والسلع والخدمات والعمل بين الدول الأعضاء وفيما بينها.

وكما أشار الدكتور/ عبد الخالق عبد الله في المجلس الوطني للعلاقات العربية الأمريكية " مؤتمر صناع السياسات في عام 2014 "يعمل التكامل الخليجي من خلال 46 مجلساً وزارياً مختلفاً و (370) لجنة فنية مختلفة تعمل 24 ساعة في اليوم و سبعة أيام في الأسبوع و 365 يوماً في السنة". وهذا يصل إلى أكثر من سبعمائة إجتماع مختلف في كل عام يضم أكثر من عشرة آلاف مسؤول خليجي.[8]

إن أي جهد لوصف وتحليل هذه الميزة في مجلس التعاون الخليجي كتفصيل للمفهوم، ووجهة النظر الموضوعية قدر الإمكان سوف يكشف عن سُبل جديدة لتقييم المنظمة. وهي تقدم مجموعة من الرؤى في عموم دول مجلس التعاون الخليجي التي تعمل كعوامل تغيير تعمل على بناء كتلة أكثر قوة و تماسكا و فعالية من البلدان والشعوب ذات التفكير المماثل والقادرة على تعزيز تحديث مجتمعاتها وتنميتها.

وبإختصار، فإن أكبر عدد من موظفي دول مجلس التعاون الخليجي يعملون على تحسين نوعية الحياة لمواطني الدول الأعضاء الستة. وإذا لم يكن ذلك معياراً لأهمية منظمة شبة إقليمية، فسيكون من الصعب معرفة ما هو.

إن الغالبية العظمى من موظفي دول مجلس التعاون الخليجي ليس لديها علاقة بالإعتبارات المتعلقة بالنفوذ السياسية، وبناء التحالف الجيوسياسي، و/ او شراء الدولة أحدث الأسلحة.

من المرجح أن يكون التركيز على أي يوم بالنسبة للآخرين سيكون أكثر إنسجاماً بين مكونات الرياضيات والعلوم في المناهج التعليمية في الست الدول، ومن الأفضل إعداد مواطني دول مجلس التعاون الخليجي من أجل تحقيق المزيد من التقدم التقني والتقني الفعال. او قد يكون التركيز على حماية البراءات وتضييق الإختلافات في الأوزان والتدابير والمعايير الأخرى التي تنطبق على تعاونها الإقتصادي. او قد يكون التركيز على كل هذه الأشياء و أشياء اخرى اكثر.

[8] اقتباس مأخوذ من نص جلسة حول "مجلس التعاون الخليجي: دور الديناميات الإقليمية" في المجلس الوطني للعلاقات الأمريكية العربية مؤتمر صناع القرار العربي الأمريكي الـ 23 اكتوبر، 2014.
https://ncusar.org/programs/14-transcripts/2014-10-28-gcc-regional-role.pdf

المتغيرات المؤسيسية والحقائق الجيوسياسية

عند تقييم وضع مجلس التعاون الخليجي ماذا يكون وما لم يكن، وأين كان وأين يمكن أن يتجه، قد يكون من المفيد أن نتذكر بعض الديناميات التأسيسية لهذة المجموعة الإقليمية. ولا يمكن لأي كيانات سياسية أُخرى متجاورة وغنية بالموارد أن تتطابق في أي مكان، ناهيك عن تجاوز دول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. فمن حيث القوة الفطرية والسيطرة والتأثير على الصعيد الإقليمي والعالمي، فليس لديهم نظير. جغرافياً، تقع إلى جانب ما يمكن القول إنها أهم الممرات في العالم.

تتواجد الكويت في طرف أقصى النقطة الشمالية للخليج مجاورة للعراق الذي مزقته الصراعات،هذا من جهة، ومن جهة أُخرى، تقع سلطنة عُمان بجوار اليمن الذي مزقته الحرب الأهلية. وتمتد المساحة الفاصلة بين اليابسة والبحرية على الساحل العربي الشرقي بأكمله، بما في ذلك ما يعتبره الكثيرون أهم مجرى مائي حيوي على كوكب الأرض: مضيق هرمز، الذي من خلاله يتدفق 18 مليون برميل من النفط وكميات هائلة من الغاز الطبيعي المسال كل يوم.

قد تكون العواطف جياشة نوعاً ما في الوقت الحاضر و لكن يبقى مجلس التعاون الخليجي كمنظمة. فقد مضى الإجتماع الوزاري الـ 38 وقمة رؤساء الدول الأعضاء مثل جميع الإجتماعات والقمم السابقة التي عُقدت في السنوات السابقة. وتم إختتام القمة بإحاطة إعلامية من قبل الأمين العام للمنظمة، الدكتور عبد اللطيف بن راشد الزياني، مع وزير خارجية الكويت ورئيس مجلس القمة الوزاري، سعادة الشيخ/ صباح الخالد الحمد الصباح كما هو العُرف في جميع القمم الخليجية منُذ تأسيس المنظمة في عام 1981.

أما فيما يتعلق بما إذا كان مجلس التعاون الخليجي سيحتفظ بأهميته في المستقبل، حيث أعرب آخرون عن شكوكهم، فإن الكاتب ليس لديه أدنى شك في ذالك. وقد لوحظت حالة او مقولة " الضرورة أم الإختراع". و في هذا السياق وحده، يبدو أنه لا شك في أن الحاجة إلى مثل هذه المنظمة الشبة الإقليمية، التي لا يمكن أن تكون أكثر وضوحاً مما هي عليه الآن، ستظل على الأرجح كذلك. و لا يحتاج المرء إلى ذكر إيران والعراق واليمن، على سبيل المثال لا الحصر، ثلاثة أسباب. الحاجة إلى التشاور مع الدول الأعضاء و القيام بذلك بشكل منتظم فيما يتعلق بأي واحدة من هذه الدول الثلاثة أكثر من كافية للتأكيد على الضرورة.

إن أهمية التقاليد ذات الجذور العميقة، و عُرف التشاور والتوافق، لا تزال هي نفسها اليوم كما كان عليه الحال في عام 1981 عندما تأسس مجلس التعاون الخليجي.

الدكتور جون دوك أنثوني

هو الرئيس المؤسس والمدير التنفيذي للمجلس الوطني للعلاقات العربية الأمريكية. أُنشئ المجلس في واشنطن العاصمة في عام 1983م كمنظمة غير ربحية وغير حكومية. مهمتها تعليمية. محور عمل المجلس بشكل عام يركز على الثقافة العربية و المجتمع والتنمية الإقتصادية والعلاقات الخارجية والجغرافيا السياسية والجغرافيا الإقتصادية والديناميات او المتغيرات الإقليمية. غايتها تعزيز وتوطيد العلاقات الإيجابية بين الشعوب العربية والأمريكية. في يونيو 2000م، قام الملك المغربي محمد السادس بمناسبة زيارته الرسمية الأولى للولايات المتحدة، بمنح الدكتور أنثوني الوسام العلوي، جائزة المغرب العليا للتميز. الدكتور أنثوني عضو في اللجنة الإستشارية لسياسة الإقتصاد الدولي التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية واللجنة الفرعية المعنية بالجزاءات التابعة للجنة؛ عضو في مجلس العلاقات الخارجية منُذ عام 1986م؛ وهو الغربي الوحيد الذي تُوجه إليه دعوة لحضور كل قمة من مؤتمرات القمة الوزارية و رؤساء دول مجلس التعاون الخليجي منُذ تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 1981م.

National Council on US-Arab Relations

الـرؤيـة

رؤيـــة المجلـــس الوطني هي العلاقة بـــين الولايات المتحدة وشركائهـــا العرب، الأصدقـــاء، والحلفاء المبنية على أســـاس صلب ودائم بقـــدر الإمكان. هذا الأســـاس، يُنظر إليه كرؤية مشـــتركة مـــن كلا الطرفين والتي تُعـــبر عن تقوية وتوســـيع روابط التعاون الإســـتراتيجي ، الاقتصادي، الســـياسي، التجاري، و الدفاعـــي، زيادة المشـــاريع المشـــتركة، تبادل المنافع، الإحـــترام المتبادل للتراث وقيـــم الآخر، والقبول الـــكلي للإحتياجات الشرعية، الهمـــوم، الإهتمامات، والأهداف.

الرسالـة

رســـالة المجلـــس الوطني رســـالة تعليمية. حيث يســـعى المجلس لتعزيز وعـــي و معرفة و فهـــم الأميركي لدول العـــالم العربي، الشرق الأوســـط والعالم الإســـلامي. ووســـائله لذلك تشـــمل التالي (ولكـــن لا تقتصر على ما هـــو مذكور) برامج تطويـــر المهارات القيادية و التبادل بين الشـــعوب او الأشـــخاص و المحـــاضرات والإصـــدارات والمؤتمر الســـنوي لصناع القرار العـــربي الأمريكي و مشـــاركة أعضاء هيئة التدريـــس والطلاب الأمريكيين في دراســـة الوطن العـــربي. وفيـــما يخص الخدمـــة العامة يعمل المجلـــس كجهة رافـــدة للمعلومات ومشـــارك في نشر الوعي على المســـتوى القومي والمحلي عبر وســـائل الإعـــلام والمراكز الفكريـــة و منظمات المجتمع المـــدني والمجتمعات التعليميـــة، التجارية، والمهنية المختـــارة. وبهذة الطريقة يقوم المجلس في المســـاعدة على تعزيز وتوســـيع العلاقـــات العربية الأمريكية بشـــكل عام.

اللمحة التعريفية

المجلـــس الوطنـــي للعلاقات العربيـــة - الأمريكية منظمة أمريكيـــة تعليمية غير ربحية و غير حكومية، تأســـســـت عام 1983 ، وهي مكرســـة لتحســـين معرفـــة وفهـــم الأمريكان للعالم العـــربي . وقد مُنح المجلس صفـــة المنظمة الخيرية العامـــة وفقاً للـــمادة 501 (ج) (3) من قانون الإيـــرادات الداخلية. حيـــث وأن جميع المســـاهمات معفاة من الضرائب إلى أقصى حد يســـمح بـــه القانون.

مـــن خـــلال مكاتبها في واشـــنطن العاصمـــة، وعن طريق خريجـــي برامجهـــا التعليمية المنتشريـــن في جميع أنحـــاء الولايات المتحـــدة، يعمل المجلس الوطني مع المنظمات الشـــقيقة لتشـــارك المصـــادر وتحقيق أقصى قدر من الفعاليـــة. ولتحقيق هذه الغايـــة، فقد اضطلع المجلس بـــدوراً قيادياً في عقد إجتماعـــات دوريـــة لعشرات من رؤوســـاء منظمات العلاقـــات العربية والولايات المتحدة المكرســـة لتبادل المعلومات ومناقشـــة الاســـتراتيجيات، تجنب ازدواجيـــة الجهود، وتحديـــد ومتابعة الفرص لأكـــبر قدر من التعـــاون بين المنظمات.

المجلـــس الوطني ليـــس منظمة عضوية. داعميهـــا في المقام الأول هم من أصحـــاب الأعمال الخيرية ، الأفراد ، والمؤسســـات في الولايـــات المتحدة والعالم العربي ممن إســـتضافت او شـــاركت في إحـــدى او أكثر برامج المجلس. مشـــاركتهم مـــع المجلس الوطني غالباً مـــا تبدأ مع فعالية او نشـــاط معين ومن ثـــم بعـــد ذلك، تنمـــو العلاقة، على أســـاس تلك الخـــبرة إلى علاقة أوســـع و دائمة تقـــوم على الإلتزام المشـــترك لرؤيـــة المجلس ومهامـــه. و من خلال المتابعـــة مـــع خريجي برامج المجلـــس، الميسرين، المضّيفـــين، والجهات الراعية، والأصدقـــاء، والداعمين ، والتواصل المســـتمر مع الآخريـــن يرفع المجلس بشـــكل ثابت عدد الأشـــخاص الذيـــن هم أكثر إطلاعاً وأكثر نشـــاطاً و دعـــماً للحوار الوطني حـــول العلاقات العربيـــة الأمريكية.